

تراجع النفط عالميًا لا يهبط بالأسعار في مصر □□ حكومة الانقلاب تتمسك بزيادة الأسعار وتخفيض فاتورة الدعم وتقطع أي انفراجة للمستهلك



السبت 11 أبريل 2026 01:40 م

عاد ملف الوقود في مصر إلى الواجهة مع أول هبوط واضح في أسعار النفط بعد اتفاق التهدئة بين إيران والولايات المتحدة، لكن الشارع الذي دفع ثمن الزيادات الأخيرة لم يجد حتى الآن ما يشير إلى تراجع مماثل في السوق المحلية □
الحكومة رفعت الأسعار في 10 مارس 2026 على وقع الحرب واضطراب الإمدادات، ثم بدأت الأسواق العالمية تتراجع مع انحسار جزء من المخاطر، بينما بقيت الأسعار داخل مصر عند مستوياتها المرتفعة من دون أي حديث رسمي عن مراجعة قريبة □

هذا التباين أعاد سؤالاً مباشرًا إلى الواجهة، وهو لماذا يتحرك السعر سريعًا إلى أعلى حين تقفز الأسواق العالمية، لكنه لا يتحرك بالسرعة نفسها إلى أسفل حين تتراجع □
الإجابة التي تتردد داخل الأوساط الاقتصادية لا تتعلق بالنفط وحده، بل تمتد إلى التزامات صندوق النقد، وأعباء الموازنة، وخسائر هيئة البترول، ورغبة السلطة في تقليص الدعم قبل أي حديث عن تمرير انخفاضات مؤقتة إلى المستهلك □

التهدئة خفضت الخام لكن الحكومة لا ترى خفضًا محليًا

بعد ذلك سجلت السوق العالمية تراجعًا واضحًا في أسعار الخام مع إعلان التهدئة، لكن هذا التراجع ظل محدود الأثر من زاوية القرار المحلي □

رويتز أفادت في 7 أبريل 2026 أن خام برنت هبط 13.29% إلى 94.75 دولارًا، كما تراجع الخام الأميركي 16.41% إلى 94.41 دولارًا، قبل أن يستقر برنت في 10 أبريل عند 95.20 دولارًا للبرميل مع استمرار هشاشة التهدئة □

في المقابل لم يصدر عن حكومة الانقلاب ما يوحي بفتح باب الخفض، لأن قرارها السابق ما زال ساريًا بكل زيادته □
الأسعار التي أقرتها وزارة البترول في 10 مارس رفعت بنزين 95 من 21 إلى 24 جنيهًا، وبنزين 92 من 19.25 إلى 22.25 جنيهًا، وبنزين 80 من 17.75 إلى 20.75 جنيهًا، كما رفعت السولار من 17.5 إلى 20.5 جنيهًا للتر □

ثم جاء رأي الدكتور محمد أنيس، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، ليعبر بوضوح عن هذا الاتجاه عندما قال إن خفض الأسعار الآن "غير مطروح". أنيس أوضح أن ما جرى في سوق النفط حتى الآن لا يزال تحركًا غير مستقر مرتبطًا بالهدنة، وليس تحولًا هيكلًا في سوق الطاقة يسمح ببناء قرار تسعير جديد داخل مصر □

وبسبب ذلك ربط أنيس أي خفض محتمل بشرط أكثر صرامة، وهو عودة سعر البرميل إلى نحو 60 دولارًا مع الاستقرار عند هذا المستوى لفترة كافية □

هذا الشرط يوضح أن السلطة لا تنظر إلى هبوط الخام الأخير باعتباره بداية انفراجة للمستهلك، بل باعتباره تراجعًا مؤقتًا داخل سوق لا يزال أعلى بكثير من المستويات التي تسمح بتخفيف فعلي على المواطنين □

الزيادات الأخيرة جاءت تحت ضغط الحرب لكن عبئها بقي على السوق المصرية

بعد ذلك يتضح سبب تمسك الحكومة بالأسعار الحالية عند مراجعة اللحظة التي رفعت فيها الوقود □

رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قال في مارس 2026 إن كلفة السولار المستورد قفزت من 665 دولارًا للطن قبل الحرب إلى 1604 دولارات، كما ارتفع غاز البترول المسال إلى ما بين 720 و730 دولارًا للطن، وهو ما ضاعف فاتورة الطاقة الشهرية على الدولة

كما قدمت الحكومة التعديل سعري باعتباره استجابة لظروف "استثنائية" لا مفر منها
بيانات رسمية وتقرير صحفية مصرية أكدت أن الزيادات شملت الوقود والغاز الطبيعي للسيارات وأسطوانات البوتاجاز، وأن السلطة بررت القرار باضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع مخاطر الشحن والتأمين
هذه المبررات انتقلت سريعًا إلى الأسواق، فارتفعت تكاليف النقل والإنتاج وانعكست على أسعار السلع

ثم ظهر أثر هذا المسار على النشاط الاقتصادي نفسه
رويترز نقلت في 5 أبريل 2026 أن مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في مصر هبط إلى 48.0 في مارس من 48.9 في فبراير، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2024.
التقرير أرجع التراجع إلى الحرب وارتفاع كلفة الوقود والمدخلات المستوردة معًا

وفي هذا السياق شرح ديفيد أوين، كبير خبراء الاقتصاد في ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتلجينس، أن الشركات المصرية واجهت في مارس أسرع وتيرة لارتفاع تكاليف المدخلات خلال 18 شهرًا، وأن الوقود كان من أبرز أسباب هذا الصعود
هذا التوصيف يوضح أن عبء الزيادة لم يتوقف عند محطة البنزين، بل امتد مباشرة إلى دورة الأسعار كلها

ولهذا يبدو الحديث عن خفض سريع في الوقود منفصلًا عن طريقة إدارة الأزمة داخل مصر
السلطة رفعت السعر عندما ارتفعت الكلفة العالمية، لكنها تركت السوق المحلية تتحمل أثر القرار كاملًا حتى بعد تراجع الخام، لأن الأولوية لم تعد حماية القوة الشرائية للمواطنين، بل حماية الخزنة العامة من اتساع العجز وتعويض ما دفعته الدولة خلال ذروة الصعود

فاتورة الدعم وخريطة صندوق النقد تفسران لماذا يتأخر الخفض

بعد ذلك تظهر نقطة الحسم في موقف الحكومة، وهي أن ملف الوقود لم يعد ملف تسعير فقط، بل صار جزءًا من خطة مالية أوسع لخفض الدعم
صندوق النقد الدولي أكد في وثائقه الأخيرة أن زيادات الوقود والغاز والكهرباء خفضت عبء دعم الهيئة المصرية العامة للبترول بنحو 0.5% من الناتج المحلي في السنة المالية 2025 و2026 بما يعادل 97 مليار جنيه

كما تكشف الوثائق نفسها أن السلطة التزمت سابقًا باستعادة أسعار الطاقة إلى مستويات استرداد التكلفة، وأن هذا المسار ظل جزءًا مباشرًا من برنامجها مع الصندوق
هذه الخلفية تعني أن أي انخفاض عالمي لا يُترجم آليًا إلى تخفيض محلي، لأن الحكومة تنظر إلى كل فترة هبوط بوصفها فرصة لتقليص الخسائر السابقة لا لرد جزء من العبء إلى المستهلك

ثم عزز محمد أنيس هذه القراءة عندما قال إن فاتورة دعم الطاقة قفزت من نحو 250 مليار جنيه قبل الأزمة إلى نحو 500 مليار جنيه حاليًا، وإن الأولوية الفعلية ليست خفض الأسعار بل تعويض الفجوة التمويلية التي تكبدتها الدولة في فترة الصعود
هذا الكلام ينسجم مع منطق السلطة المالي أكثر مما ينسجم مع انتظار الناس لانفراجة قريبة

وفي الإطار نفسه يقدم المهندس مدحت يوسف، نائب رئيس الهيئة العامة للبترول الأسبق، معيارًا اقتصاديًا أكثر صراحة عندما يقول إن الأسعار العادلة محليًا ترتبط بانخفاض النفط إلى حدود 60 دولارًا للبرميل، وإن ما فوق هذا المستوى لا يسمح عمليًا بحديث مريح عن خفض جديد
هذا الرأي يلتقي مع طرح أنيس ويؤكد أن الحكومة ستتمسك بالأسعار الحالية ما دام الخام بعيدًا عن هذا الحد

لذلك لا يبدو أن المواطن المصري سيحصل قريبًا على أثر مباشر لهبوط النفط، لأن السلطة رتبت أولوياتها بصورة مختلفة
السوق العالمية خفضت جزءًا من علاوة الخوف بعد التهدئة، لكن حكومة الانقلاب تتعامل مع هذا الانخفاض كفرصة لإغلاق فجوات الموازنة ومراكمة وفورات جديدة، لا كسبب لتخفيف كلفة النقل والوقود عن الناس
هذه هي الحقيقة التي تفسر الجمود الحالي أكثر من أي بيان رسمي

هكذا ينتهي المشهد إلى خلاصة واضحة ومباشرة
النفط تراجع عالميًا، لكن الوقود في مصر لم يتراجع لأن القرار هنا لا تحكمه السوق وحدها، بل تحكمه فاتورة دعم متضخمة، وتعهدات ثقيلة لصندوق النقد، ورغبة سياسية في إبقاء الأسعار مرتفعة حتى آخر حد ممكن
المواطن دفع كلفة الحرب عندما ارتفع الخام، ويبدو أنه سيواصل دفعها حتى بعد هبوطه، لأن الحكومة لا ترد الخفض إلى الناس بالسرعة نفسها التي تحملهم بها الزيادة